

## الحق في الثقافة الرقمية لجميع الفئات والشرائح

تكونت الجمعية التونسية لتنمية التكنولوجيا الرقمية والموارد البشرية في شهر أوت 2005، لتسهم في إثراء النسيج الجمعياتي، ودعم عملية بناء مجتمع العلم والمعرفة عبر العمل على تنمية التكنولوجيا والموارد البشرية، ومساندة الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات والكفاءات الوطنية ودعم ثروة الذكاء والخبرات التي يتوفر عليها المجتمع التونسي. وهي بذلك تسهم من موقعها وبما يتوفر لديها من إمكانيات في سد الفجوة الرقمية بين الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية داخل المجتمع المحلي، وخاصة منهم الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وفي مقدمهم المعوقون.

وتهدف هذه الجمعية العلمية إلى :

- المساهمة في نشر الثقافة الرقمية، ودفع العمل على التكوين والتحكم في التكنولوجيات الحديثة، وتسخيرها لإرساء جيل يمتلك مهارات وكفاءات تمكنه من تنمية الموارد البشرية والانخراط في اقتصاد المعرفة.
- المساهمة في تكوين شبكة من الأخصائيين والمهتمين بمجال التكنولوجيا الرقمية والتنمية البشرية، على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل دعم الجهود الرامية لترسيخ مجتمع المعلومات.
- المساهمة في تشجيع صناعة المحتويات والمضامين البيداغوجية.
- المساهمة في تدعيم التعاون بين الجمعيات والمؤسسات ومراكز البحوث الجامعية المحلية والعالمية في مجالات التكنولوجيات الحديثة.

- التركيز على تجسيم حق الإنسان في الاستخدام المتكافئ والمنصف والعاقل الشامل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، باعتبار حقوق الإنسان شاملة لكل ماله علاقة بحياة الفرد.

وفي هذا الصدد نظمت الجمعية منذ إحدائها عديد التظاهرات المحلية والوطنية والدولية بمساهمة خبراء وجمعيات أجنبية. ومن أبرز ما أنجزته الجمعية:

\* **مبادرة تونس: "التربية الرقمية طريقا إلى فرص أكثر تكافؤا وفجوة رقمية أقل حدة"**، أمضتها أكثر من عشرين جمعية من مختلف القارات وذلك خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي احتضنتها تونس مرحلتها الثانية في نوفمبر 2005.

\* **نداء قرطاج 2007**: وهو نداء صادر عن المؤتمر الدولي الأول حول تكنولوجيات الاتصال والإعلام والنفاذ إلى المعلومات المنعقد بتونس في أبريل 2007 من أجل اندماج رقمي اقتصادي واجتماعي ومن أجل عدالة أكبر وفجوة رقمية أقل حدة. وقد صادق على هذا النداء ممثلون عن المجتمع المدني من أكثر من ثلاثين بلد من أمريكا وأروبا وإفريقيا والعالم العربي.

وقد توفقت الجمعية إلى تحقيق هذه المكاسب وتنظيم عديد التظاهرات بالاستناد إلى ما يتوفر في تونس من بنية اتصالية وتشريعات مساندة لتكنولوجيات الاتصال، ووعي برهانات الثورة الرقمية وضرورة نشر هذه الثقافة للمساهمة في الحد من الفجوة الرقمية التي تبقى بالتأكيد فجوة نمووية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ويتعين علينا كجمعيات الإسهام في تقليص هذه الفجوة لتوفير أكبر فرص ممكنة للإنسان في أي مكان في العالم ليمارس حقه في الحياة، وفي الانتفاع بالتقدم العلمي والتكنولوجي دون إقصاء أو تهميش باعتبار هذا من أسس حقوق الإنسان.

ولا شك أن المبادرة التي وقعت تونس إلى ابتكارها، والوصول بها إلى وفاق دولي غير مسبوق، خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تمثل بالأساس تحركا حضاريا للتقليص من هذه الفجوة الرقمية. وقد اعتمدت بلادنا لتجسيم هذا الخيار سياسة وطنية متكاملة العناصر والأهداف لنشر الثقافة الرقمية واستثمار العقل واقتصاد الذكاء ومجتمع المعرفة. وهي رؤية عقلانية تعتبر الهوية أسا من أسس الحداثة والتطور المدني والحضاري.

فقد تم رسم خطة متكاملة لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتعزيز قدراته التنافسية، وتطوير مساهمته في دفع مسيرة التنمية بالبلاد، وإرساء مجتمع المعلومات، وتأمين الانخراط الفاعل لتونس ضمن الفضاء الاتصالي المعولم على أسس ثابتة ومتمينة.

فمن ملامح هذه الإستراتيجية العمل على وضع خطة متكاملة للنهوض بالأنشطة المدرجة في إطار الاقتصاد اللامادي وتنمية الخدمات الإلكترونية وتركيز مقومات الإدارة الإلكترونية، تحسينا لجودة الخدمات المسداة، وتيسيرا لإجراءات استفادة المواطن منها، ودفعاً للقدرات الاقتصادية الوطنية على وجه الخصوص.

وقد ركزت في هذا الإطار شبكة مهيكله للاتصالات تؤمّن خدمات اتصالية رقمية تغطي كافة مناطق البلاد باعتماد مختلف التقنيات الثابتة والجوالة والأرضية والفضائية . ومثل هذا الجانب التقني منطلقا لبناء شبكة متطورة لتراسل المعطيات تؤمن الربط بين المؤسسات الاقتصادية والجامعية والتربوية ومؤسسات البحث العلمي.

ولتنمية القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار وموازرة جهود التشغيل إلى جانب تعزيز إشعاع تونس وحضورها الفاعل على المستوى الدولي، اعتمدت خطة لإرساء مقومات الاقتصاد اللامادي، من ركائز هذه الخطة نذكر بالخصوص:

- مواصلة دعم البنية الأساسية للاتصالات،

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الانصهار في منظومة التجارة الإلكترونية،
- توفير حاسوب عائلي لا تتجاوز قيمته 1200 دينار (1000 دولار) للحاسوب المحمول ولا يتجاوز 700 دينار (580 دولار) للحاسوب المترلي،
- تركيز خدمة الأترنات العائلي،
- اعتماد أنظمة تعريفات تفاضلية تخص خدمات الاتصالات بمختلف أنواعها،
- إرساء الإطار التشريعي والقانوني المناسب، وإضفاء الصبغة القانونية على الإمضاء الإلكتروني والوثيقة الإلكترونية، و إصدار قانون متكامل للمبادلات والتجارة الإلكترونية وإحداث وكالة وطنية للمصادقة الإلكترونية تسهر على إصدار الشهادات الإلكترونية وتعميم استخدام الإماءات الإلكترونية.

وقد صدر قانون توجيهي للاقتصاد الرقمي في إطار الجهود القائمة لتنمية المبادلات التجارية الإلكترونية وتشجيع إنتاج المحتوى على الشبكات. وبلغ النسيج الجمعياتي بتونس، مستوى رفيعا من النضج والمسؤولية أهله للاضطلاع بدور محوري على مستوى تعزيز الوعي الوطني بالرهانات القائمة، وحشد قوي التفاعل الإيجابي مع مقتضياتها، والمساهمة البناءة في صيانة مقومات الشخصية التونسية المنفتحة على العالم الآخر والمتسامحة، وتعزيز إشعاع تونس وتفاعلها مع محيطها الإقليمي والدولي، وتأمين المواكبة الفاعلة لتحولات العصر السريع والمتناقضة أحيانا.

وإنضاف إلى ذلك كله إرساء قواعد الإدارة الإلكترونية، وتحسين الخدمات الإدارية المسداة للعموم عبر تركيز تطبيقات معلوماتية حديثة لتقديم الخدمات إلكترونية وعن بعد . وقد تسمى تشغيل منظومات معلوماتية في مجالات الحالة المدنية والحماية والتسجيل الجامعي، واستخلاص الفواتير ( الماء والكهرباء والهاتف...).

ونذكر كذلك تركيز أقطاب تكنولوجياية بالمدن التونسية. وهو ما ساهم في جعل تونس قطب إشعاع إقليمي في مجال تطوير صناعات الذكاء، والاستثمار في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية، على غرار مراكز النداء، والمراكز الجهوية للعمل عن بعد.

إن الانصهار الفاعل ضمن مقتضيات مجتمع المعلومات يعتبر مدخلا أساسيا تكتسب من خلاله تونس أسباب الرقي والمناعة والتقدم. وقد حظيت الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية عموما، والمعوق على وجه الخصوص، بعناية بالغة توّقه إلى امتلاك كافة حظوظ النهل من المعرفة، والإبحار الحر في رحاب مجتمع المعلومات .

وقد تدعمت المقاربة التونسية في هذا المجال بجملة من الإجراءات الرائدة، وبتدعيم أسس مجتمع المعلومات بتونس، من خلال إقرار سلسلة من التدابير العملية التي سيتم اعتمادها تدريجيا. وتتعلق أساسا بالأهداف الطموحة التالية:

- إدماج تونس في الخارطة العالمية لاقتصاد الذكاء، وجلب الاستثمارات الخارجية ،
- تطوير البنية الأساسية للاتصالات والبنية التكنولوجية والمعلوماتية وتعصيرها، للارتقاء بنسبة التغطية الهاتفية، والإلغاء التدريجي لمعاليم الاشتراك في شبكات الهاتفية، وتعزيز البنية المعلوماتية والخدمات الإلكترونية، ودعم فضاءات الامتياز في مختلف الجهات من خلال مواصلة تركيز الأقطاب التكنولوجية،
- بناء شبكة إلكترونية بطاقة أعلى مع الخارج، وتعميم السعة العالية لفائدة المشتركين أفرادا ومؤسسات، وتوسيع دائرة الاستفادة من شبكة الأنترنت،
- مزيد العمل على نشر الثقافة الرقمية لدى مختلف شرائح المجتمع ولدى الناشئة على وجه الخصوص ،
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحديث القطاع العمومي عبر إصلاح الإدارة وتطوير تشريعاتها، وتوسيع مجال الخدمات الإدارية المقدمة عن بعد للمواطنين والمؤسسات لإضفاء المزيد من الشفافية وتركيز الإدارة الرشيدة،

- إيلاء عناية أكبر بالثقافة الرقمية باعتبارها من مقتضيات بناء مجتمع المعرفة على نحو يسند الأشكال الجديدة للإنتاج الثقافي، ويسمو بثقافتنا الوطنية إلى مراتب أرقى وأرحب.
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في التعليم والتكوين، وبالتالي تنمية الكفاءات،
- تجذير مفهوم التضامن الرقمي في المجتمع، بما يساهم في نفاذ المعرفة إلى الأسر وإلى مختلف الشرائح الاجتماعية سواء في الوسط الحضري أو في الأرياف وفي المناطق الجبلية الوعرة والصحراء. بما يجسم مبادئ حقوق الإنسان وبالتالي تمكين الفرد أينما ما كان من النهل من المعرفة.

إنّ هذه المعطيات حول عمل الجمعية التونسية لتنمية التكنولوجيا الرقمية والموارد البشرية حول المقاربة التونسية في مجال نشر الثقافة الرقمية لتؤكد إسهامها في ترسيخ الحق في الثقافة الرقمية لجميع الفئات والشرائح بما في ذلك، وبالخصوص ذوو الاحتياجات الخصوصية.

ولكن كان هذا الحق في الثقافة الرقمية من الجيل الجديد لحقوق الإنسان فإن عمل الجمعية التونسية لتنمية التكنولوجيا الرقمية والموارد البشرية لا يعدو أن يكون إسهاما نريده جادا متوصلا في بناء الإنسان الرقمي الحديث بناء خلاقا يدعم الأبعاد الإنسانية والقيمية الثابتة ويركز المفهوم الشامل لحقوق الإنسان من أجل مستقبل أكثر عدلا وإنصافا وتسامحا وسلما في المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

إنها بعض إجابات المجتمع المدني في تونس على تحديات الثورة الرقمية وبعض مقترحاته العملية لتدعيم حقوق الإنسان وتطويرها.

صلاح الدين الغريسي  
Slaheddine GHERISSI

ممثل الجمعية التونسية لتنمية  
التكنولوجيا الرقمية والموارد البشرية